

اذا اراد على قدر الدرهم اكثر منع وفي موضع وكذا اذا انفما اذا اصاب وذكر
 الحلو شي عن عقمها نحن كمن لكثرة الضرورة حكم بطهارة فعله هذا الواسع بلطوة
 بفسده مكذا عن ابن يوسف واطلع الرازي انك سور الحاروع قد لعنه الصلوة
 وان نحن عند اصحابه وان في وقوعه في الماء رواه ابن عتيق من الجامع الصغير
 وفي الشرح عن محمد بن ابي طاهر ولا يؤكل وفي المنسوخ عنه نحن وعنه فقد
 المتأخرون والنوب وان كان مغسول فيه وعنه كل ما به وعن ابن يوسف لو صلى في
 ثوبه اكثر من قدر الدرهم اجزله وعن ابن اليسرى على وان ارجس منه ان يكون تحت
 جواب الكتب بشكل كالعاب وعن البرزنجي يعتبره الكثير الفاحش من الصلح
 وعن ابن ابي الصبح ان نحن نجاسة غلظة لا نزع لم بالاجلح من ثوبنا شي
 سرب الحار من العصير قال في ثوب العنابي يجوز شربه وقال في ثوب
 المعصني الامام طهره الدرهم الاكل شربه وقال في ثوب القاضى بن المقاتيل
 لا يائس به قال الفقهاء ابو الليث سوا خلاف قول اصحابه سور سباع الوحش نحن
 عندنا خلاف للشافعي وسور سوا كمن البيوت كالفارة ونحوه مكروه وسور
 والاشق فيل مكروه وقيل لا يكره وسوا الصلح لا يشر بمتفاره ومتفاره عظم
 جاف وقيل سور الذي ياكل الحيف مكروه وكذلك سور الرجاجة المحلاة والاكبو
 في البيت وغيره مكروه وتقدر الحيوة ان لا يصل منها شيء الى ما تحت رجليها ومنه
 الامة مكروه وعن ابن يوسف انه غير مكروه وعن ابن يوسف انه لا يجوز التوضي
 وانه اكلت الفارة وشربت الماء في فوراء فنجس وان مكثت ساعة او ساعتين ثم
 شربت لا ينجس سوا الصلح لغوم البكوى من فمنا وحي قاضي طهيرة **فصل في الاواني**
 بول الخفاش يعتبر منه قدر الدرهم ولا بول لغيره من الطيور وبول سائر الطيور
 البهائم التي يكون مع خرثها والاحيض نيران احم الارب والارنب وجميع الطيور
 تد من بيضه والخفاش نكد الولد بلا بيضه وبول الخفاش ليس ينجس للضرورة
 وكذا بول الامة لا ينجس الخمر عنه خرث الدجاج نحن نجاسة غلظة لا ينجس
 الى نزع بخلاف الحار والعصفور وعن ابن يوسف الخبز الاوز والبطا لرجام البكوى
 وبول الخفاش وخرثها ليس ينجس تعدد الاخرار عنه وبول الفارة وخرثها نحن

بغير

يخيل الى ثوب والاحترار عنه نحن وفي موضع عن محمد بن ابي بولنا بان لان
 البكوى في بولنا طاهر وفي شرح بكر ولو في بولنا في الماء وعرف ذكره في بعض
 ولواصاب النوب او الطعام وعرف ذكره في بعضه فيل لا ينجس لان فيه بلوى وفي
 موضع عن محمد بن ابي طاهر وكذا الامة لو اعتادت ربي البول على الشارب وفي الصلوة
 البكوى عن محمد بن ابي طاهر سائة ان بولنا طاهر وفي التفريق عن ابن سلام انه
 ان لا يكون به باس من الجامع الصغير للثوب شي واختلف المشي في بول الامة
 والفارة اذا اصاب النوب قال بعضهم اذا اراد على قدر الدرهم يفسد وسوا
 وقال بعضهم لا يفسد اصلا لغوم البكوى وبه اخذ ابو الليث من العنابي وقال
 بعضهم يفسد اذا نحن ونظرا اثر الضرورة في الخفيف لان سلب النجاسة من ثوبه
 قاضي خان **فصل في الاحداث** الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدثون
 فيل امرأة او الذكر كل في ثوب النشاب ادخل الحنتم ثم اخرجت عليه الوضوء
 ولذا كل شي نجس غيب ثم اخرج او خرج يجب عليه الوضوء وفضله الصوم فان
 كان طرق خارجا لا يفسد الوضوء والنجس فضله الصوم لان في الوجه الاول
 كان دخلا مطلقا فيجب عليه الخروج وفي الوجه الثاني سئل الامام خالي عن
 الحيط الذي تعلق بعض النساء على الكرسي فضعه في الفرج الداخل هل يكره
 في حكم الخارج قال اذا كان بحال به قوة اخرج الكرسى في حكم الخارج في
 فتاوى حوزة زم في النصاب بعصرت العزحة في ثوبه شي كبير ولو لم يعصم
 لا ينجس شي نفضي الوضوء وكذا في ثوب العنابي واحاله الى التوارك وكذا
 في الحيط وكذا ذكر في الغيات والذخيرة ايضا قال وفيه نظر وكذا في ثوبه
 ظهر به الايقض وكذا في البدن خرج من اذنه فيم او صد يد يظفران خرج يد
 الوجه الانقص ومع الوجه سقق لان يخرج من الجح طامرا مكذا نقل في ثوبنا
 الامام الحلو ان فلوكا ان يعين رجل رمد وسيل من الدم فانه يتوضأ ولو
 كل صلوة لاحتمال انه فيها او صد يد باعتبار الجح في الباطن وعن ابن ابي
 الحلو ان لو خرج مقدار الرجل يفسد وضوءه يخرج اليه سنة من جامع المحيا
 صح ليس فيه شي من الدم او الفم دخل صاحب الحمام ودخل ماء الحمام الجح فلو